

Distr.: Limited
20 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة السابعة

اللجنة التنظيمية

٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

مشروع إعلان

التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام

نحن، أعضاء لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، قد اجتمعنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، برئاسة سعادة السيدة فيسنا بوزيتش، النائبة الأولى لرئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية كرواتيا، لنؤكد من جديد الدور الهام للمرأة في منع النزاعات وحلها وفي بناء السلام، حسبما هو مبين في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن؛ ولنؤكد التزامنا بتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا:

١ - نؤكد من جديد المسؤولية الأساسية التي تتحملها السلطات الوطنية عن تحديد أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام بعد انتهاء النزاع ونشدد على أن تولى زمام المبادرة والتخلي بالمسؤولية والتمتع بالإرادة السياسية على الصعيد الوطني، فضلا عن تضافر جهود الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي، أمور تتسم بأهمية بالغة في بناء السلام المستدام، بوسائل منها دعم مشاركة المرأة في منع النزاعات وحلها وبناء السلام؛

٢ - نؤكد أهمية الحفاظ على الزخم السياسي الكامن وراء عمليات بناء السلام الجارية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والنهوض بحقوق الإنسان للمرأة وحمايتها؛



٣ - نشدد على أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في منع النزاعات وفي دعم مبادرات بناء السلام وعمليات التعمير بعد انتهاء النزاع والمشاركة فيها والاضطلاع بها، فضلا عن العمل بنشاط من أجل تحقيق الإنعاش بعد انتهاء النزاع؛

٤ - نعترف بأن التمكين الاقتصادي للمرأة يسهم إسهاما كبيرا في فعالية الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ويؤدي إلى تحسين نوعية تدابير وسياسات الانتعاش الاقتصادي ونتائجها الاجتماعية وإلى تحقيق التنمية المستدامة؛ ونؤكد أهمية مراعاة المنظور الجنساني، حسب الاقتضاء، عند الاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية بعد انتهاء النزاع؛

٥ - نشدد على أن أوجه عدم المساواة وحالات التمييز ضد النساء والفتيات في الحصول على الفرص الاقتصادية والاجتماعية قد تشكل عقبات تعيق بناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع بصورة فعالة. وفي هذا الصدد، ندرك الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء النزاع، بما يشمل الأمن الجسدي والخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والحقوق المتعلقة بالأراضي والممتلكات، والتغذية والتعليم؛

٦ - نلاحظ مع القلق أن أعمال العنف الجنسي في النزاعات المسلحة وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع يؤثر بدرجة أكبر في النساء والفتيات؛ ونؤكد على أن العنف الجنسي في هذه الحالات لا تسد الطريق فقط أمام إسهام المرأة بصورة حاسمة في المجتمع، وإنما تعيق أيضا إرساء السلام والأمن الدائمين وتحقيق التنمية المستدامة؛

٧ - نؤكد ضرورة أن تؤدي مبادرات وبرامج الإنعاش بعد انتهاء النزاع التي تدعمها الأمم المتحدة، لا سيما تلك التي تقودها لجنة بناء السلام، إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وإشراكها على قدم المساواة مع الرجل وجنبا إلى جنب معه في عملية الإنعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع. ونشدد أيضا على ضرورة أن تقوم كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، كل منها وفقا لولايتها، بدفع عجلة الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها ذات الصلة. وننوه بدور الأمين العام وبالجهود التي يبذلها في هذا الصدد ونؤكد من جديد أهمية الدور الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في قيادة العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفي تنسيق ذلك العمل وتعزيز مساهمة منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. كما نشدد على ضرورة تعزيز تعبئة الموارد اللازمة للمبادرات التي تعالج احتياجات المرأة في بناء السلام، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في

سياقات بناء السلام، ونشجع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٨ - نحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام، لا سيما في حل النزاعات والتخطيط وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع بوسائل منها تعزيز مشاركتها في عمليات صنع القرارات السياسية والاقتصادية في المراحل الأولى من عمليات الإنعاش بسبل عدة منها تعزيز الدور القيادي للمرأة وقدرتها على المشاركة في إدارة المعونة والتخطيط لها، ودعم المنظمات النسائية والتصدي للمواقف المجتمعية السلبية إزاء قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة مع الرجل؛

٩ - نشدد على الحاجة إلى دعم بناء قدرات الحكومات في تصميم وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام الوطنية التي تستجيب للاحتياجات والأولويات الاقتصادية للمرأة في حالات ما بعد انتهاء النزاع؛ وننوه في هذا الصدد بمساهمة المجتمع المدني في الجهود الوطنية التي تحمي حقوق المرأة وتيسر حصولها على الخدمات القانونية في المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، فضلا عن الفرص في مجال مباشرة الأعمال الحرة؛

١٠ - نطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز سبل العيش المستدامة للأسر المعيشية التي ترأسها النساء، وبخاصة الأرامل، في المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، بطرق منها توفير الدعم المالي وإمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأنشطة المولدة للدخل المستدامة. وفي هذا الصدد، نؤكد ضرورة مساعدة البلدان التي تمر في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في تهيئة الظروف المؤاتية التي يمكن أن تولد فرص العمل اللائق للنساء، وتنمي مهارتهن التجارية، وتشجعهن على الانضمام إلى القوة العاملة، وتقديم الخدمات المالية التي تكون تلك النساء بحاجة إليها، سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي؛

١١ - نسلم بضرورة إرهاف الوعي المالي لدى نساء المناطق الريفية في حالات ما بعد انتهاء النزاع بطرق منها تضمين استراتيجيات بناء السلام الوطنية برامج لمحو الأمية المالية في صفوف النساء في المناطق الريفية من أجل إتاحة التنفيذ الفعال لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة والاستخدام المناسب للموارد المالية المتاحة. ونشدد كذلك على الحاجة إلى توفير دعم خاص للنساء في المناطق الريفية في حالات ما بعد انتهاء النزاع، بطرق منها توفير التدريب المهني، والتدريب في مجال الأنشطة المولدة للدخل، وتوفير إمكانية الحصول على الأراضي والتسهيلات الائتمانية الطويلة والقصيرة الأجل والموارد الإنتاجية وغيرها من خدمات دعم الأعمال التجارية، بما في ذلك خدمات الإرشاد الزراعي؛

- ١٢ - نطلب إلى كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء المعنية تعزيز الاتصال والتعاون في مجال الأنشطة المتصلة بالمرأة وبناء السلام من أجل تعظيم فعاليتها وتكاملها؛
- ١٣ - ندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام وإيلاؤه الاعتبار الواجب.